

في اليوم الدولي للمرأة

احتياجات متزايدة وتدني متواصل
في الحقوق الأساسية للمرأة في سوريا

توثيق مقتل قرابة **16442** امرأة منذ آذار 2011
وحتى الآن و21 حادثة عنف استهدفت النساء على
خلفية أنشطتهن منذ آذار 2023 وحتى آذار 2024



الجمعة 8 آذار 2024

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

المحتوى:

- 1.....أولاً: خلفية ومنهجية.....1
- 4.....ثانياً: حصيلة أبرز الانتهاكات الواقعة على المرأة بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان.....4
- 9.....ثالثاً: استمرار الهجمات العسكرية في سوريا منذ آذار 2023 وحتى آذار 2024 توقع مزيد من الضحايا من النساء وانخفاض دعم الوكالات الأممية يضاعف من تدني أوضاعهن.....9
- 12.....رابعاً: ما لا يقل عن 21 حادثة استهدفت النساء معظمها على خلفية أنشطتهن في مختلف مناطق سيطرة أطراف النزاع في سوريا.....12
- 18.....خامساً: الاستنتاجات والتوصيات.....18



أولاً: خلفية ومنهجية:

في كل عام تقوم الشبكة السورية لحقوق الإنسان بإصدار تقريرين سنويين موسعين حول المرأة. يصدر الأول في [اليوم العالمي للمرأة](#)، والثاني في [اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة](#). وذلك ضمن سلسلة من التقارير والبيانات والأخبار التي تصدرها الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل دوري بهدف التركيز على أوضاع المرأة والانتهاكات الجسيمة التي تتعرض لها (القتل خارج نطاق القانون، الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، التعذيب، العنف الجنسي) وإظهار حجم الخسائر التي ألمت بها نتيجة تعرضها المباشر لهذه الانتهاكات، كما تصدر تقارير خاصة تهدف من خلالها للتسليط الخاص على الأدوار الفعالة التي أدتها النساء واستمراريتها. في 19 شباط/ 2024 أصدرنا تقريراً بعنوان "[أصوات لا تتزعزع.. نساء سوريات واجهن محنة اعتقالهن وتحديات ما بعد الإفراج عنهن](#)". أظهرنا من خلاله قصص النجاح للعديد من النساء السوريات على الرغم من التحديات الأمنية والاجتماعية والسياسية والقانونية التي واجهنها، والتي تجسد مساهمة أساسية في السعي نحو احترام حقوق الإنسان.

ويأتي هذا التقرير من ضمن التقارير السنوية الرئيسية التي تصدرها الشبكة السورية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في 8 آذار من كل عام، ويهدف للتأكيد على أن أسوأ ما تتسم به سلسلة الانتهاكات الفظيعة التي تعرضت لها النساء هو استمرارها بلا توقف منذ آذار 2011 وحتى اليوم في ظل مناخ من الإفلات من العقاب، متخذة طابع العنف والنمطية، وقد تفاوتت في شدتها وانتشارها وتداعياتها الراهنة والمستقبلية على المرأة والمجتمع بحسب طبيعة وخصوصية كل نوع.

إلى جانب الالتزام [بمنهجيتنا العامة](#) في توثيق وتسجيل الانتهاكات تولى الشبكة السورية لحقوق الإنسان معايير خاصة تتعلق بتوثيق الانتهاكات الواقعة على المرأة وتراعي عدم إغفال السياق القائم على أساس النوع أو الجنس في أنواع وأنماط معظم الانتهاكات التي تعرضت لها النساء. ففي العديد من الانتهاكات لا تتعرض النساء والذكور لذات المستوى من الانتهاكات إلا أنه سواء كانت المستويات أعلى أو أدنى بسبب وجود العديد من العوامل المرتبطة التي قد تعزز أو تقلل من تعرض الأشخاص لأنماط الانتهاكات المختلفة من بينها المشاركة والنشاط والمكان والوضع الاقتصادي والاجتماعي والسن وحتى الانتماء العرقي والطائفي وغيرها من العوامل المترابطة إلا أنه فيما يخص النساء فقد تعرضن للانتهاكات في كثير من الأحيان لكونهن نساء. لذلك فإنه خلال عملنا في رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على النساء في سياق النزاع السوري نولي دائماً أهمية إجراء المقاربة المنهجية المبنية على أساس النوع والجنس لآلية وتفاصيل وقوع الانتهاك للتأكد من حقيقة أهداف وأبعاد هذا الانتهاك على النساء، خاصة وأن معظم الانتهاكات التي استهدفتها لم تتوقف آثارها على الضحية فقط، بل امتدت لتشمل أسرته ومجتمعها.

وتشمل الفترة التي يغطيها التقرير من آذار/ 2011 وحتى 8/ آذار/ 2024 فيما يتعلق بحصيلة الانتهاكات الأساسية الواردة فيه. ويحاول قدر الإمكان التركيز في الحوادث المعروضة فيه من 8/ آذار/ 2023 وحتى 8/ آذار/ 2024 "أي المدة الفاصلة بين [التقرير السنوي الخاص باليوم العالمي للمرأة لعام 2023](#) والتقرير السنوي للعام الحالي" بهدف إثبات استمرار ارتكاب الانتهاكات ونشير إلى أنه عندما نقوم باستعراض حادثة وقعت في وقت سابق فهذا يعني أنه قد تمكنا من التحقق منها في وقت لاحق من عام 2024.

يعتمد التقرير على قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان الناتجة عن عمليات المراقبة والتوثيق اليومية منذ آذار/ 2011 وحتى اليوم لانتهاكات القتل خارج نطاق القانون والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب، والعنف الجنسي، التي استهدفت النساء "الإناث البالغات" وجميع الإحصائيات الواردة فيه موثقة وفق منهجيتنا وبجميع المعلومات والتفاصيل التي تمكنا من الوصول إليها والتحقق منها. ودائماً ما نجري عمليات تحديث دورية لقاعدة بياناتنا حتى نتمكن من تحقيق أعلى مستويات موثوقية المعلومات ودقتها.

يستعرض التقرير حصيلة الانتهاكات الرئيسية الجسيمة التي تعرضت لها السيدات ولاحظنا أنها مورست على نحو ممنهج وعددها ستة وهي القتل خارج نطاق القانون، والاحتجاز غير المشروع والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، والتعذيب، والعنف الجنسي. وتُسند الانتهاكات التي تم تسجيلها في التقرير إلى أطراف النزاع، وفي حال تعذر توفر الأدلة التي تُمكننا من إسناد المسؤولية فإنها تنسب إلى جهات لم نتمكن من تحديدها ونشير إلى ذلك في استعراضنا للحوادث والحالات والبيانات.

بالإضافة إلى هذه الانتهاكات الأساسية ثمة انتهاكات أخرى تتعلق بالمرأة كعمليات التشريد والنزوح وافتقار الوصول إلى الاحتياجات الأساسية، إضافة إلى عمليات الاعتداء والترهيب وعمليات التشهير التي تتعرض لها النساء الناشطات والعاملات على نحو خاص والتي تفاقمت بشدة نتيجة النزاع ولذلك قمنا باستعراض تداعيات هذه الانتهاكات وأثرها على النساء وامتدادها لتمس حقوق أخرى باعتبار أن جملة هذه الانتهاكات مركبة وساهمت بتدني الحالة العامة لحقوق النساء في سوريا.

تتيح لنا قاعدتي بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان الخاصة بتوثيق الضحايا من المعتقلات أو المختفيات قسرياً أو اللواتي قتلن خارج نطاق القضاء من القيام بعدة خيارات لفرز وتوزيع الضحايا المسجلين فيهما من الناحية الجغرافية/القيدية إما بحسب المحافظة التي وقع فيها الانتهاك الاعتقال/القتل أو بحسب المحافظة التي تنتمي لها الضحية أو مكان إقامة الضحية المعتاد. أي ثلاث نطاقات جغرافية متصلة أو مرتبطة بالضحية يمكننا اختيارها معاً أو اختيار إحداها، وفي هذا التقرير قمنا بتوزيع حصيلة البيانات المسجلة للضحايا من النساء المعتقلات أو المختفيات قسرياً أو اللواتي قتلن خارج نطاق القانون تبعاً للمحافظة التي وقعت فيه الحادثة أي "محافظة حدوث الاعتقال/محافظة حدوث القتل" وليس تبعاً للمحافظة التي ينتمي إليها الضحايا لأسباب تتعلق

بطبيعة الانتهاكات الممارسة باستثناء الضحايا من النساء اللواتي قتلن بسبب التعذيب قمنا بتوزيعهن بحسب المحافظات التي ينتمين لها وذلك لأنه غالباً ما يكون مكان وفاتهن أو المحافظة التي وقعت بها الحادثة في مراكز الاحتجاز الرئيسية الموجودة في محافظة دمشق، ونشير إلى أننا في بعض الأحيان نقوم بتوزيع حالات الضحايا بحسب المحافظة التي تنتمي إليها الضحية، بهدف إظهار حجم الخسارة والعنف الذي تعرّض له أبناء تلك المحافظة مقارنةً مع محافظات أخرى، ونقوم بالإشارة إلى ذلك ضمن التقرير.

يرتكز هذا التقرير على الروايات واللقاءات التي أجريناها مع السيدات النازحات أو الناشطات والعاملات في مجالات مختلفة واللواتي تعرضن لإحدى الانتهاكات الواردة في التقرير، إما عبر زيارتهم بشكل مباشر أو عبر برامج الاتصال، ونستعرض ضمن هذا التقرير 6 روايات واستخدمنا في بعضها أسماء مستعارة حفاظاً على خصوصية السيدات ومنعاً من تعريضهن لمضايقات وملاحقات أمنية، ولم يحصل الشهود على أي تعويض مادي أو وعود مقابل إجراءاتهن للمقابلات، وقد أخبرنا جميع من التقينا بهن بهدف التقرير، وحصلنا على موافقتهن في استخدام المعلومات التي أدلوا بها بما يفيد أهداف التقرير وعمليات التوثيق، وكل ذلك وفق البروتوكولات الداخلية لدينا والتي نعمل بموجبها منذ سنوات، ونسعى دائماً لتطويرها لتواكب أفضل مستويات الرعاية النفسية للضحايا.

جميع الهجمات الواردة في التقرير والتي ارتكبتها أطراف النزاع في سوريا استهدفت مناطق مدنيّة، ولم نوثق أي وجود عسكري أو مخازن أسلحة أثناء الهجمات أو حتى قبلها، ولم يتم توجيه أي تحذير من قبل القوات المُعتدية للمدنيين قبيل الهجمات كما يشترط القانون الدولي الإنساني.

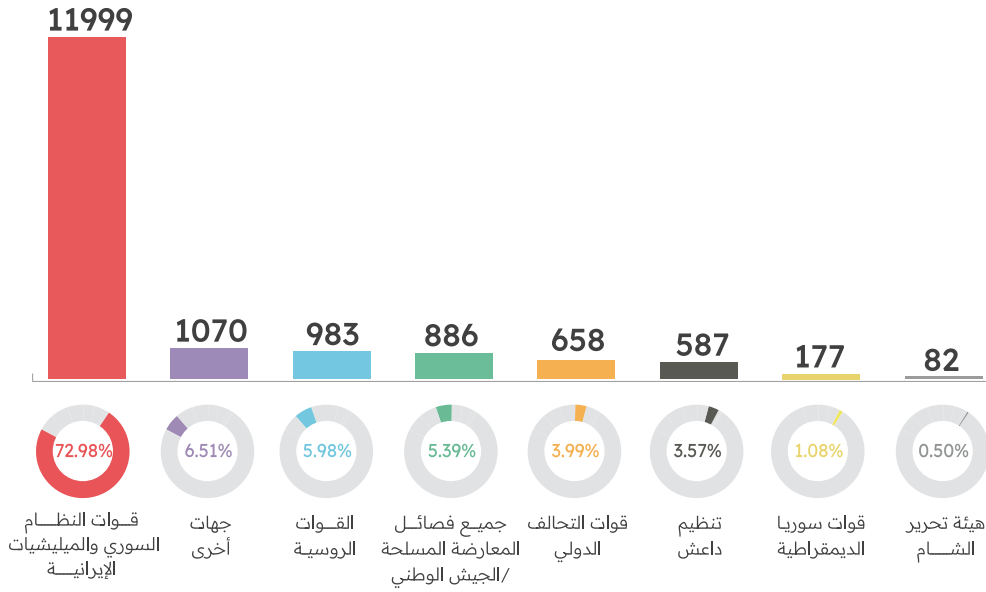
ما ورد في هذا التقرير يُمثّل الحدّ الأدنى الذي تمكّننا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديث الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.



ثانياً: حصيلة أبرز الانتهاكات الواقعة على المرأة بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

ألف: القتل خارج نطاق القانون:

وثّق فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن 16442 سيدة على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2024، يتوزع على النحو التالي:



- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، المليشيات المحلية، المليشيات الشيعية الأجنبية)¹: 11999
- القوات الروسية: 983 سيدة.
- تنظيم داعش: 587 سيدة.
- هيئة تحرير الشام²: 82 سيدة.
- جميع فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني³: 886 سيدة.
- قوات سوريا الديمقراطية: 177 سيدة.
- قوات التحالف الدولي: 658 سيدة.
- جهات أخرى: 1070 سيدة.

يظهر المخطط البياني لحصيلة الضحايا من السيدات أن النظام السوري هو المسؤول عن قرابة 73% من حالات القتل خارج نطاق القانون مقارنةً ببقية أطراف النزاع. وهذا يدل على تعمد النظام السوري استهداف السيدات بعمليات القتل.

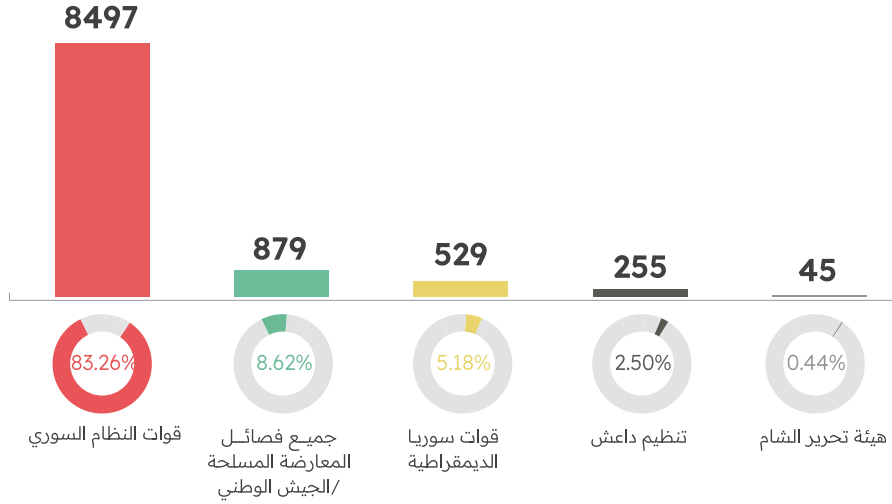
1. نستخدم مصطلح النظام السوري بشكل عام عوضاً عن مصطلح الحكومة، وذلك لأن طبيعة السلطة في سوريا هي توتاليتارية دكتاتورية تتركز في الحكم على مجموعة محدودة جداً من الأفراد هم رئيس الجمهورية وقادة الأجهزة الأمنية بشكل رئيس، فيما يلعب الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الداخلية دوراً شكلياً ومحدوداً للغاية ويقتصر على تنفيذ ما يرسمه النظام الحاكم بدقة، وليس لهم أي قرار أو دور فاعل، حيث يقتصر دور الحكومة على التبعية والخدمية فقط، فيما كافة الصلاحيات الرئيسية متمركزة بيد رئيس الجمهورية والأجهزة الأمنية، فالحكم في سوريا هو فردي/عائلي ولا توجد هيكلية تطبيقية، وإنما هيكلية واجهة فارغة، فوزير الداخلية يتلقى الأوامر من الأفرع الأمنية التي من المفترض أنها تتبع له، ولا يستطيع وزير العدل أن يستدعي عنصر أمن مدني الرتبة وليس رئيس فرع أمني، الأفرع الأمنية مع الرئيس هي النظام الذي يحكم سوريا، وذلك مع إقرارنا بأن الأمم المتحدة وهيئاتها تستخدم مصطلح الحكومة السورية بشكل عام، إلا أننا نعتقد أنه غير دقيق مطلقاً في السياق السوري.

2. صنفها الأمم المتحدة منظمة إرهابية.

3. مختلف فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني منذ عام 2011 حتى الآن في جميع المناطق التي سيطرت عليها.

باء: الاحتجاز غير المشروع/الاعتقال التعسفي أو الاختفاء القسري ضد السيدات:

بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإن ما لا يقل عن 10205 سيدات ما يزلن قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2024. يتوزعن على النحو التالي:

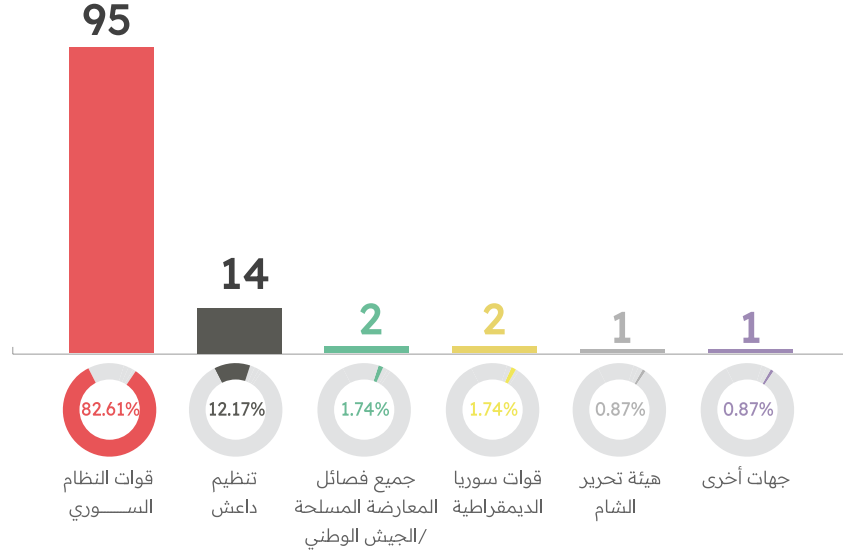


- قوات النظام السوري: 8497 سيدة.
- تنظيم داعش: 255 سيدة.
- هيئة تحرير الشام: 45 سيدة.
- جميع فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني: 879 سيدة.
- قوات سوريا الديمقراطية: 529 سيدة.

يظهر المخطط البياني لحصيلة المعتقلات أو المختفيات قسرياً المسجلة من السيدات أن النظام السوري هو المسؤول عما لا يقل عن 83% من حالات الاعتقال والاختفاء القسري مقارنةً مع بقية أطراف النزاع. وهذا يدل على تعمد النظام السوري ملاحقة واعتقال/احتجاز وإخفاء السيدات بدوافع متعددة وعلى نحوٍ مخطط ومدروس.

تاء: الضحايا من السيدات بسبب التعذيب:

واحد: سجلنا مقتل 115 سيدة بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2024 يتوزعن على النحو التالي:



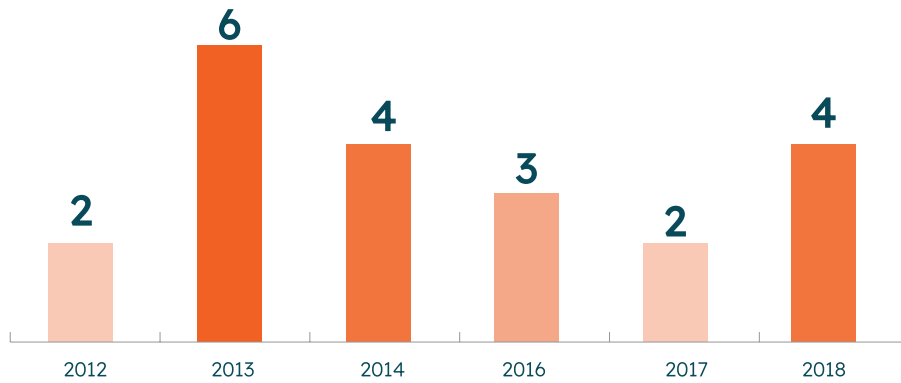
- قوات النظام السوري: 95 سيدة.
- تنظيم داعش: 14 سيدة.
- هيئة تحرير الشام: 1 سيدة.
- قوات سوريا الديمقراطية: 2 سيدة.
- جميع فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني: 2 سيدة.
- جهات أخرى: 1 سيدة.

يظهر المخطط البياني لحصيلة الضحايا من السيدات اللواتي قُضين بسبب التعذيب في مراكز الاحتجاز أن النظام السوري هو المسؤول عن قرابة 83% من حالات القتل بسبب التعذيب مقارنةً مع بقية أطراف النزاع.

اثتان: الضحايا من السيدات المختفيات قسرياً في مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري اللواتي تم تسجيلهن على أنهن متوفيات في دوائر السجل المدني:

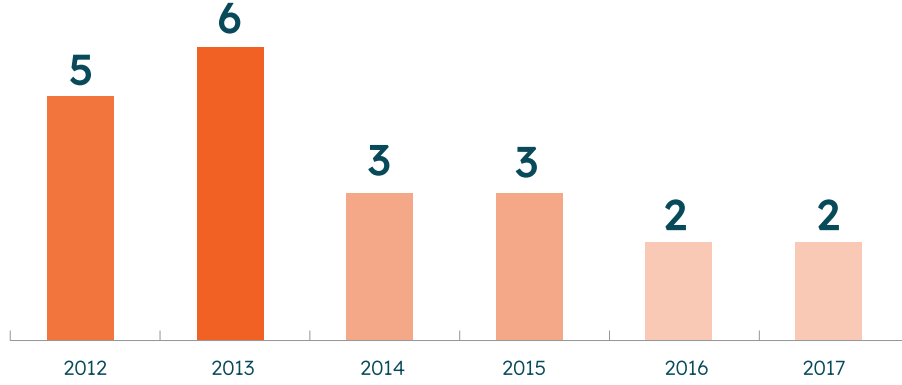
سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 21 سيدة، مختفية قسرياً لدى قوات النظام السوري تم تسجيلهن على أنهن متوفيات في دوائر السجل المدني، وذلك منذ مطلع عام 2018 حتى آذار/ 2024.

وقد توزعن بحسب عام الوفاة الذي تم تسجيله في بيان الوفاة من قبل قوات النظام السوري على النحو التالي:



يظهر المخطط البياني أن الحصيلة الأعلى من الـ 21 حالة كان قد تم تسجيل وفاتهن في عام 2013 وذلك بحسب إخطارات الوفاة الصادرة عن دوائر السجل المدني، تلاه عام 2014 و2018.

وتوزعن بحسب الأعوام التي شهدت اعتقالهن من قبل قوات النظام السوري على النحو التالي:

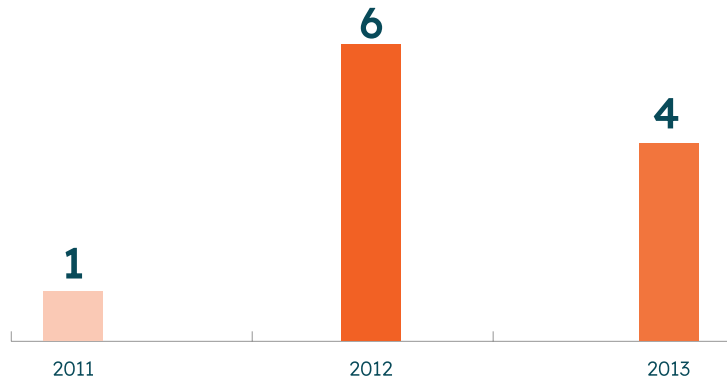


يظهر المخطط البياني أن الحصيلة الأعلى من الـ 21 حالة التي سجلناها، كان قد تم اعتقالهن من قبل قوات النظام السوري في عام 2013 يليه عام 2012، وهي الأعوام الأبرز التي شهدت أكبر موجة اختفاء قسري في مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري.

ثلاثة: الضحايا من السيدات اللواتي تم تحديد هويتهن من خلال الصور المسربة لضحايا التعذيب من المشافي العسكرية:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 11 سيدة مختفية قسرياً لدى قوات النظام السوري تم تحديد هويتهن من خلال الصور المسربة لضحايا التعذيب من المشافي العسكرية "صور قيصر" وذلك منذ مطلع عام 2015 حتى آذار/ 2024.

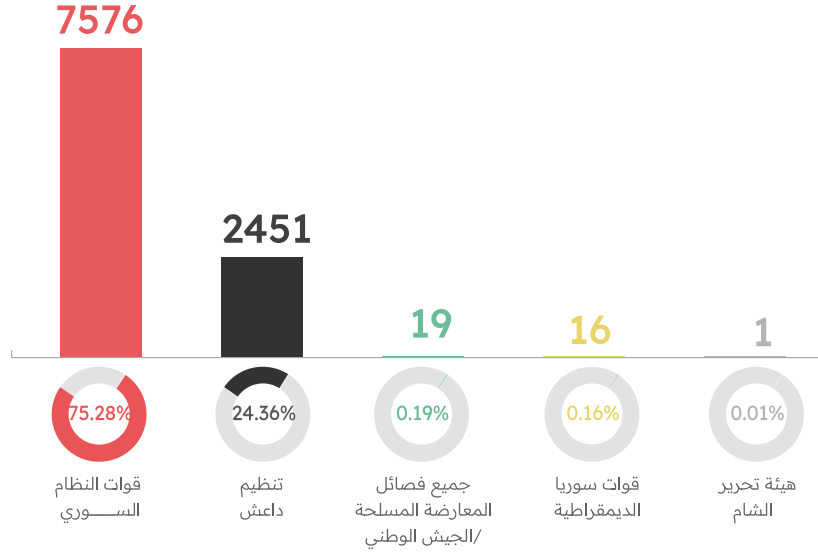
وقد توزعن بحسب الأعوام التي شهدت اعتقالهن من قبل قوات النظام السوري:



يظهر المخطط البياني أن الحصيلة الأعلى من الـ 11 حالة التي سجلناها، كان قد تم اعتقالهن من قبل قوات النظام السوري في عام 2012، وهو من الأعوام البارزة التي شهدت أكبر موجة اختفاء قسري في مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري.

ثاء: العنف الجنسي ضد السيدات:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2024 ارتكاب أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا ما لا يقل عن 10063 حادثة عنف جنسي استهدفت السيدات. توزعت حسب الجهة الفاعلة على النحو التالي:



- قوات النظام السوري: 7576 سيدة.
- تنظيم داعش: 2451 سيدة.
- هيئة تحرير الشام: 1 سيدة.
- قوات سوريا الديمقراطية: 16 سيدة.
- جميع فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني: 19 سيدة.

يظهر الرسم البياني السابق أن النظام السوري مسؤول عما لا يقل عن 75% من حالات العنف الجنسي المسجلة لدينا، يليه تنظيم داعش. ويعود ذلك لاستخدامهما أسلوب العنف الجنسي كأداة حرب وانتقام لترهيب المجتمع، ثم فصائل المعارضة المسلحة/قوات الجيش الوطني وقوات سوريا الديمقراطية الذين عمدوا إلى استخدام العنف الجنسي كأداة تمييزية لابتزاز الضحية وذويها.

ثالثاً: استمرار الهجمات العسكرية في سوريا منذ آذار/2023 وحتى آذار/2024 يوقع مزيداً من الضحايا من النساء وانخفاض دعم الوكالات الأممية يضاعف من تدني أوضاعهن:

تزايدت الاحتياجات الإنسانية في سوريا خلال العام الماضي 2023 وواصلت مستوياتها في الارتفاع حتى اليوم، خاصة بعد مرور عام على [كارثة الزلزال](#) الذي ضرب مناطق عدة من سوريا في 6 شباط 2023، والذي لم تعالج آثاره حتى اليوم، وبعد ما يقارب من 13 عاماً من الآثار المترابطة للهجمات العسكرية المتكررة التي لا تزال تتسبب في وقوع ضحايا من المدنيين وتشريد ونزوح عشرات آلاف الأشخاص وإلحاق المزيد من التدمير والأضرار الجسيمة بالبنى التحتية والمرافق الحيوية. يأتي كل ذلك في ظل التخفيض الصادم لبرنامج الغذاء العالمي للمساعدات التي يقدمها في كافة أنحاء سوريا إلى مستويات كبيرة وإيقاف العديد من المنظمات الإنسانية الدولية والمحلية لمشاريعها في قطاعات الصحة والتعليم والمياه والمأوى المدعومة بشكل أساسي من وكالات الأمم المتحدة وقد بدأنا بالفعل نرصد الآثار والتداعيات المأساوية لعمليات تقليص الدعم المستمرة على الحالة الإنسانية للنازحين في سوريا خلال عام 2024 وبشكل خاص على النساء والأطفال الذين يتأثرون على نحو مضاعف من تردي الأوضاع في الوصول والحصول على احتياجاتهم الأساسية الضرورية.

إلى جانب هذا التدهور الإنساني الكارثي، شهدت مناطق واسعة من سوريا خلال الفترة من آذار 2023 وحتى آذار 2024 تصاعداً في الهجمات العسكرية، إذ تعرضت مناطق شمال غرب سوريا بما فيها المناطق المنكوبة التي ضربها زلزال 6/ شباط/ 2023 لهجمات عسكرية متتالية ومتواصلة، من قبل قوات الحلف الروسي السوري، وكان شهر تشرين الأول 2023 الأشد عنفاً فيها، وشملت هذه الهجمات مدينة إدلب ومناطق في ريفها الغربي والجنوبي والشرقي والشامي، بالإضافة إلى مناطق في ريف حلب الغربي وسهل الغاب بريف حماة الغربي (غير خاضعة لسيطرة قوات النظام السوري).

وكانت في مجملها هجمات جوية من قبل الطيران الحربي الروسي والسوري، وأرضية نفذتها قوات النظام السوري عبر راجمات الصواريخ وسلاح المدفعية، واتخذت العديد من هذه الهجمات طابعاً من التعمد في قصف مناطق مكتظة سكانياً وبعبدة عن خطوط التماس وأعيان مدنية عادةً ما تشهد حيويةً وازدحاماً في محاولة إلحاق أكبر ضرر في البنى التحتية الخدمية التي يستفيد منها قاطنو هذه المناطق.

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن 68 مدنياً، بينهم 24 طفلاً، و14 سيدة (أنثى بالغاً)، و1 من الكوادر الطبية، و3 من العاملين في المجال الإنساني، إثر الهجمات التي وقعت في تشرين الأول 2023 منهم 59 مدنياً، بينهم 20 طفلاً، و10 سيدات على يد قوات النظام السوري و9 مدنيين، بينهم 4 أطفال، و4 سيدات على يد القوات الروسية. وما لا يقل عن 73 حادثة اعتداء على مراكز حيوية مدنية ارتكبتها قوات الحلف السوري الروسي في شمال غرب سوريا منها 69 على يد قوات النظام السوري و4 على يد القوات الروسية. من بين هذه الهجمات 24 حادثة اعتداء على منشآت تعليمية، و11 على منشآت طبية، و12 على أماكن عبادة. إضافةً إلى تسببها بنزوح ما لا يقل عن 120.000 مدني⁴ كانت النسبة الأكبر من النازحين من الأطفال والنساء. في حين لم تتوقف الهجمات العسكرية الأرضية منذ آذار/2023 وحتى اليوم، ولكن بوتيرة أقل وقد أدت إلى استمرار حركات النزوح المتعددة للسكان وأبقتهم في حالة من عدم الاستقرار والتشرد إذ تضطر العائلات لمغادرة قراها لعدة أيام ومن ثم العودة بعد هدوء التصعيد والقصف.



↑ نزوح عائلات من بلدات وقرى سهل الغاب في ريف حماة الغربي في 7 تشرين الأول 2023 © SNHR

في شمال شرق سوريا، شهدت مناطق الصبحة والطيانة والرز والشحيل وذيبيان شرق دير الزور حركة نزوح نتيجة لعمليات التفتيش والمداخلة التي نفذتها قوات سوريا الديمقراطية في تلك المناطق. بالإضافة إلى القصف الذي تعرضت له من قبل تلك القوات في إطار الاشتباكات التي اندلعت منذ 27/ آب/ 2023 بين قوات سوريا الديمقراطية وعشائر في محافظة دير الزور والمجلس العسكري في دير الزور. هذه الاشتباكات أدت إلى تشريد أكثر من 6700 عائلة. كما رصدنا في أيلول 2023 نزوح عشرات العائلات من قرى وبلدات ريف حلب الشرقي شملت الحلونجي وحماه والصابونية والسويدية والبلدق والمحسنلي وغممة والغندورة. في منطقة جرابلس، والكريدية والعجمي في منطقة بزاعة، والأولشلي في منطقة الباب بريف حلب الشرقي. جراء القصف المكثف من مناطق السيطرة المشتركة لقوات النظام السوري وقوات سوريا الديمقراطية. وقد تسبب هذه العمليات في نزوح قرابة 4600 عائلة⁵.



↑ صور نزوح عائلات من ريف حلب الشرقي في 4 أيلول 2023 © SNHR

في 27/ كانون الثاني/ 2024، أعلنت قوات سوريا الديمقراطية عن قيامها بحملة أمنية جديدة في مخيم الهول بريف محافظة الحسكة بذريعة ملاحقة خلايا تنظيم داعش في المخيم بمشاركة قوات من التحالف الدولي وقوى الأمن الداخلي التابع لها، تم خلالها تعليق جميع الأنشطة الإنسانية التي تقدمها المنظمات الإنسانية للقائنين في المخيم باستثناء بعض الأنشطة المنقذة للحياة بما في ذلك توزيع الخبز وتوفير المياه وإدارة النفايات الصلبة والخدمات الصحية. وفي حين تم السماح بأنشطة إدارة مياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة، إلا أنها تعطلت بسبب الهجمات الانتقامية من سكان المخيم. وبحسب ما تمكنا من الحصول عليه من معلومات فإن الخدمات التي كانت تقدم في المخيم أعيد استئناف العديد منها، ولكنها تقدم بشكل متأخر وبصعوبة بالغة. بالرغم من إعلان قوات سوريا الديمقراطية انتهاء حملتها الأمنية في 7/ شباط/ 2024.

5. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تحديث عاجل بشأن الشمال الغربي: تصاعد الأعمال العدائية في شمال غرب سوريا (اعتباراً من 06 سبتمبر 2023).

سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن 132 سيدة نتيجة الهجمات العسكرية المتعددة التي شهدتها سوريا منذ آذار/ 2023 وحتى آذار/ 2024.

نايفة السعد، سيدة تبلغ من العمر 42 عاماً، من قرية البارة بريف إدلب، متزوجة ولديها خمسة أطفال، نزلت السيدة نايفة خلال عام 2023 وحتى اليوم سبع مرات من منزلها جراء القصف المستمر لقوات النظام السوري لقرينتها، تقول⁶:

“تقريباً القصف شبه يومي في منطقتنا، ولكن لا نملك خيار النزوح نحو المناطق الحدودية لأنها مكلفة أيضاً وعندما يشتد القصف ننزح مع العائلات نحو الأراضي الزراعية البعيدة ونضع خياماً ونقيم فيها لأيام حتى يهدأ القصف، في هذه الأيام نقوم بتدبير احتياجاتنا بأنفسنا وكنساء تكون الظروف لا توصف في جميع التفاصيل كالطبخ والغسيل والنظافة وحتى الجلوس على أرض وعرة“.

في 4/ آذار/ 2024 أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان [نداء استغاثة](#) لوقف معاناة قرابة 2000 عائلة نازحة في مخيمات منطقة الشهباء بريف حلب بعد أسابيع من قطع المياه الصالحة للشرب بعد أن أوقفت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، منذ الخميس 15/ شباط/ 2024 عملياتها فجأة بسبب نقص التمويل. ويعاني قاطنو منطقة الشهباء ومخيمات النازحين المنتشرة ضمنها نقصاً في العديد من الاحتياجات الأساسية والمواد الغذائية ناتج عن التضيق الذي تمارسه نقاط التفتيش العسكرية (حواجز) التابعة لقوات النظام السوري والمنتشرة في محيطها، وكانت منظمة اليونيسف قد أوقفت تباعاً عمليات إمدادها بالمياه الصالحة للشرب للعديد من القرى والبلدات في منطقة الشهباء في عامي 2020 و2021 واقتصرت عملياتها على إمداد مخيمات النازحين فقط. ويأتي هذا التخفيض الذي استهدف اليونيسف بعد تخفيض مشابه عن برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة الذي أعلن في 14/ كانون الأول/ 2023، عن تقليصه المساعدات في جميع أنحاء سوريا.



↑ 6 مخيم سردم للنازحين في منطقة الشهباء شمال حلب - 26/ شباط/ 2024، أحد المخيمات التي أوقفت اليونيسف إمدادها بمياه الشرب في شباط/ 2024 © SNHR

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع السيدة سحر⁷ وهي إحدى النازحات من منطقة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي إلى مخيمات منطقة الشهباء شمال مدينة حلب والتي تعيش ضمن ظروف تفتقر لمعظم الاحتياجات الأساسية، تقول سحر

”في بداية عام 2018 تعرضت مناطقنا لهجوم من قوات الجيش الوطني فقمنا بالنزوح عن منازلنا إلى مناطق أخرى خارجة عن سيطرة الجيش الوطني في أرياف مدينة تل رفعت بريف محافظة حلب الشمالي، ونقيم بهذه المخيمات منذ قرابة سبعة أعوام وتحيط بنا الألغام المتبقية من جراء المعارك التي شهدتها المنطقة سابقاً بين المعارضة والنظام والتي تنفجر بين حين وآخر، ونحن نعاني من نقص في المواد الغذائية التي يقدمها لنا أحياناً الهلال الأحمر السوري والإدارة الذاتية ونقص في العناية الطبية حيث إن مخيمات منطقة الشهباء الخمسة تعتمد على مستشفى واحد (مشفى أفارين) وبإمكانيات محدودة جداً، وانعدام وسائل التدفئة وخاصة في فصل الشتاء، وصعوبة في التنقل بين المناطق حيث إننا لا نستطيع الرجوع إلى منازلنا في مناطق عفرين خوفاً من الاعتقال والابتزاز المادي من قبل فصائل الجيش الوطني، أو الذهاب إلى مناطق سيطرة النظام السوري بمدينة حلب لتلقي العلاج أو التعليم“ وأضافت السيدة سحر أن جميع تلك العوامل أدت إلى تدني كبير بالأوضاع الاجتماعية والخدمية والصحية والتعليمية للجميع في المخيم وخاصة النساء.

وبينما نستمر في رصد عمليات النزوح لغاية اليوم، بقيت معظم موجات النزوح المتكررة والمتتالية دون تمكن النازحين من الحصول على الدعم الكافي من المنظمات الإنسانية المحلية والوكالات الأممية لتلبية احتياجاتهم الأساسية بسبب انخفاض الدعم المطلوب لتأمين هذه الاحتياجات في مناطق تعاني في الأصل من افتقار الدعم الإنساني وانحساره، كل ذلك فرض على النساء العيش في ظروف لا تحتمل وكبدهن تحمل أعباء مضاعفة في تأمين احتياجاتهن واحتياجات أسرهن.

رابعاً: ما لا يقل عن 21 حادثة استهدفت النساء معظمها على خلفية أنشطتهن في مختلف مناطق سيطرة أطراف النزاع في سوريا.

لم تقتصر التحديات التي تواجهها النساء على الانتهاكات الجسيمة الواردة في التقرير، بل امتدت عبر هجمات متعددة على مستوى تقييد الحريات الأساسية، والحرمان من العمل، والتي بدأت تتخذ طابعاً موجهاً ضد العديد من النساء الناشطات في العمل المدني والمؤسسات الخدمية المحلية، إضافة للناشطات بمختلف المجالات الإعلامية والسياسية والحقوقية اللواتي نرصد بشكل مستمر تعرضهن لمجموعة واسعة من عمليات التضييق والتقييد والترهيب التي تطالهن على خلفية ممارستهن لأنشطتهن وخاصة تلك الموجهة لمثيلتهن من النساء، وقد تنوعت طبيعة هذه العمليات بين توجيه التهديدات لهن والاعتداء عليهن في الأماكن العامة أو مهاجمة منازلهن أو استدعائهن للمقرات الأمنية والتحقيق معهن وتوجيه التهم المختلفة لهن بما فيها التهم الأخلاقية التي تمس كرامتهن، بهدف ابتزازهن والتشهير بهن وفي العديد من الحوادث وصلت حد تعريضهن للقتل.

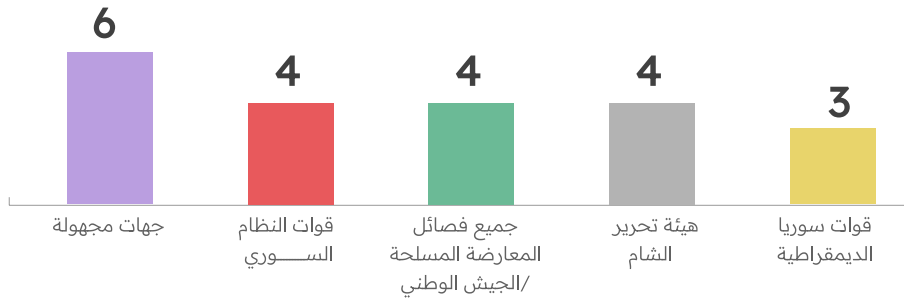
نفذت هذه الممارسات من قبل جهات متعددة ورغم أن معظم هذه الهجمات تأتي من جهات لا ترتبط مباشرة بأطراف النزاع والقوى المسيطرة، إلا أن الاستهداف المدروس للنساء الناشطات يوحى بتورط واشتراك أطراف النزاع بهذه الأعمال، خصوصاً مع عدم قيام أطراف النزاع بأي إجراءات لتوفير الحماية للنساء وتمكينهن من ممارسة أنشطتهن بفعالية، أو ملاحقة ومحاسبة مرتكبي هذه الممارسات، بل على العكس فقد تم فرض سياسات وقرارات تمييزية ضدهن. ورضدنا في كثير من الحوادث، عندما لجأت النساء إلى القضاء أو مراكز الشرطة، تم التعاطي معها بتقاعس ولا مبالاة وإلقاء اللوم على المرأة وعلى نشاطها. وفي العديد من الأحيان تمت عمليات التضييق والتشهير بتدخل مباشر من أطراف النزاع، وقد أكدت لنا العديد من السيدات التي طالتهن هذه الممارسات وقوف جهات محددة لديها سيطرة ونفوذ في مناطق إقامتهن خلفها.

لقد أدت هذه الممارسات التمييزية إلى تهميش النساء الناشطات وأثرت سلباً على دورهن في المجتمع والخدمات الموجهة لهن وللنساء الأخريات، وإلى تقييد نشاط العديد منهن وفرضت عليهن تحديات إضافية في إمكانية استمرار أعمالهن ودفعت العديد منهن إلى إيقاف أنشطتهن وترك مناطقهن، كما سجلنا قيام العديد من المنظمات المحلية بإيقاف بعض برامجهن الموجهة نحو النساء بشكل مؤقت أو كامل.

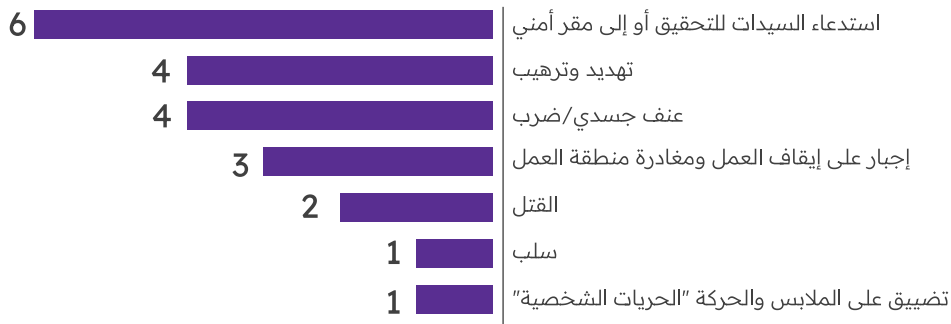
إضافة لذلك سجلنا تعرض العديد من النساء للاعتداء والعنف أثناء تنقلهن بين مناطق السيطرة، أو عند محاولتهن منع مدهامة منازلهن من قبل أطراف النزاع، وقد تسببت هذه الاعتداءات بإصابتهم بأضرار جسدية متفاوتة وعرضة حياة العديد منهن للخطر.

سجل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 21 حالة اعتداء وتهريب استهدفت النساء معظمها على خلفية أنشطتهن منذ آذار 2023 وحتى آذار 2024.

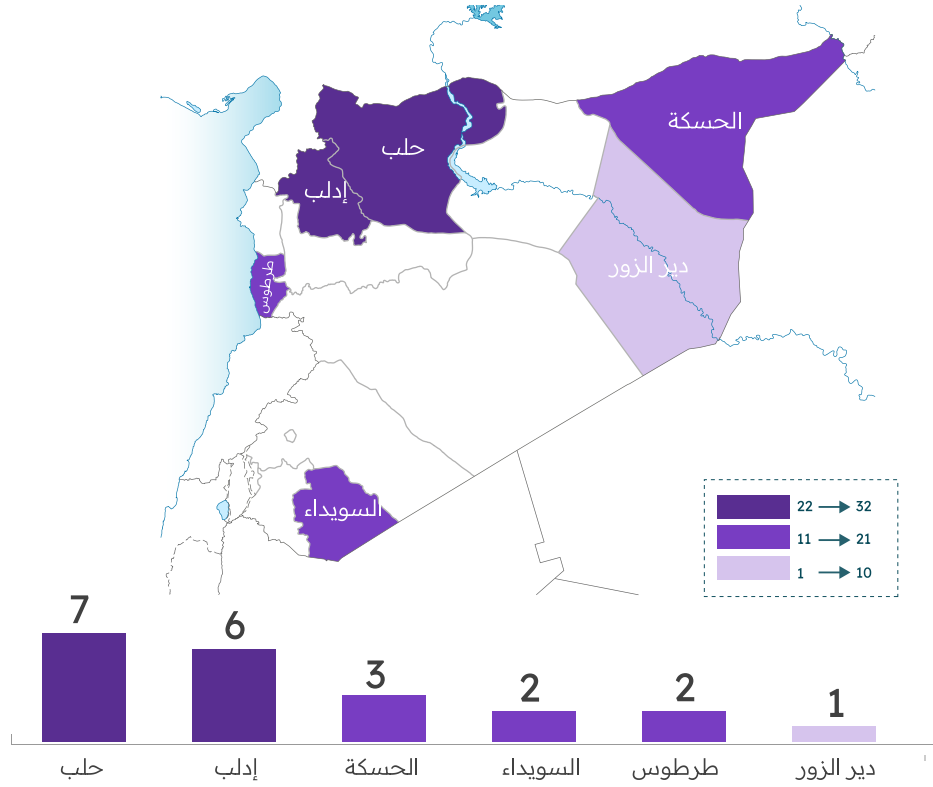
وقد توزعت بحسب الجهة المسؤولة عنها على النحو التالي:



بينما توزعت بحسب نوع الحادثة إلى:



وتوزعت الحصيلة بحسب المحافظات التي وقعت فيها الحادثة على النحو التالي:



أبرز الحوادث في مناطق سيطرة قوات النظام السوري:

ولاء الأحمد، محامية، من أبناء مدينة طرطوس، أوكلت السيدة ولاء بعدة قضايا من قبل بعض المعتقلين الذين اعتقلتهم قوات النظام السوري على خلفية قانون مكافحة الجريمة المعلوماتية للدفاع عنهم ومتابعة سير قضاياهم أمام القضاء المدني ومحكمة قضايا الإرهاب، ونتيجة لعملها تعرضت مرات عديدة في فترات متفاوتة خلال عام 2023 ومطلع عام 2024 لعمليات تهديد من قبل عناصر تنتمي لقوات النظام السوري أو مسؤولين فيه أثناء زيارتها لسجن طرطوس المركزي بمدينة طرطوس أو قيامها بتقديم طلبات للمحكمة حول محاضر التحقيق التي جرت مع المعتقلين من قبل الأفرع الأمنية، تقول السيدة ولاء⁸ للشبكة السورية لحقوق الإنسان:

“أواجه صعوبات بالغة في عملي خاصة أن أغلب قضايا جرائم المعلوماتية ملحقة بادعاء شخصي من قبل مسؤولين ضد المعتقلين علماً أن هذا الادعاء لا سند له ولكن طالتي العديد من المضايقات أثناء وجودي في المحكمة أو زيارتي لموكلي في السجن من قبل مندوبين عن المسؤولين، وفي إحدى المرات نشرت على صفحتي في فيسبوك وألمحت بشكل غير مباشر عن تدخل الأمن في هذه القضايا، بعدها وصلني عشرات رسائل التهديد بالسجن واتهامات عريضة بالعمالة فحذفت المنشور وأغلقت هاتفي“. أخبرتنا السيدة ولاء أن عمليات التهريب التي تعرضت لها دفعتها للتخلي عن العديد من طلبات أهالي المعتقلين على خلفية قانون مكافحة الجريمة المعلوماتية بتوكيلها.

منذ مطلع آب 2023 شهدت محافظة السويداء احتجاجات وتظاهرات واسعة مناهضة للنظام السوري ما زالت مستمرة حتى اليوم، وقد شاركت النساء بشكل أساسي في هذه التظاهرات، ونتيجة لذلك سجلنا تعرض العديد من النساء المشاركات في هذه الاحتجاجات لحملات تشهير وتهديد وضغوطات أمنية واجتماعية، هدفت بشكل رئيسي للضغط عليهن لإيقاف نشاطهن.

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع السيدة سهام العطا⁹ وهي ناشطة تساهم في تنظيم الوقفات وتتعاون مع العديد من الوسائل الإعلامية لنقل الاحتجاجات ومطالب المدنيين في السويداء، وقد تعرضت إثر عملها لحملات تشهير وتهديد امتدت نحو عائلتها وأخبرتنا:

”بعد نحو أسبوعين من مشاركتي في تنظيم الاحتجاجات يومياً والتواصل مع وسائل الإعلام ونشر جميع الأخبار الخاصة بحراك السويداء على صفحتي الشخصية على الفيسبوك بدأت تردني رسائل تهديد تتوعد بقتلي وتتهمني بالعمالة ولكني لم أكرث لها وتابعت نشاطي، وبعد ذلك بدأت أتعرض للهجوم من العديد من الحسابات الوهمية على وسائل التواصل الاجتماعي ونشر منشورات تسيء لسمعتي وسمعة عائلتي ثم تطور الأمر وبدأت تصلني مكالمات من أشخاص هددوني بالاعتقال كما وصلت اتصالات لوالدي من أشخاص أعتقد أنهم يعملون في أحد الأفرع الأمنية تطالبه بإجباري على إيقاف عملي وهددوه بالقتل إن لم يفعل.“



↑ مجموعة من السيدات يتوجهن إلى ساحة الكرامة (السير سابقاً) وسط مدينة السويداء يوم الجمعة 10 تشرين الثاني/ 2023 للمشاركة في المظاهرات المناهضة للنظام السوري:

أبرز الحوادث في مناطق سيطرة قوات الجيش الوطني:

عفاف الموسى، ناشطة مجتمعية ومشرفة على إحدى البرامج التي تعمل على تمكين النساء في العديد من المجالات بإحدى المنظمات النسائية المحلية العاملة في مناطق سيطرة قوات الجيش الوطني شمال شرق سوريا، في نهاية عام 2023 اضطرت المنظمة التي تعمل بها السيدة عفاف إلى إيقاف عدداً من أنشطتها بعد ورود تهديدات للمنظمة ومضايقات من قبل أشخاص ذو نفوذ في المنطقة بذريعة نشر الأفكار الغربية، تقول عفاف¹⁰:

9. عبر الهاتف في 6/ تشرين الأول/ 2023

10. عبر الهاتف في 14/ شباط/ 2024

”لقد أصبح عملنا كنساء غاية في الصعوبة ومعقداً، ونقوم حالياً بالعديد من أنشطتنا ضمن نطاق ضيق للغاية يستهدف فئة محدودة جداً من النساء، أي عمل يستهدف النساء في منطقتنا مراقب من قبل الجميع وإذا لم يتوافق مع عقلية المسيطرين فالتهم جاهزة بأننا نروج للغرب وللأسف لا أحد قادر على حمايتنا“.

السيدة وفاء سيدوا، عاملة في منظمة مدنية محلية في منطقة عفرين شمال غربي محافظة حلب، في مطلع شهر شباط/ 2024 قامت الشرطة المدنية التابعة لقوات الجيش الوطني باستدعائها للتحقيق في أحد مقرات الشرطة بمنطقة عفرين وأفرجت عنها بذات اليوم الذي استدعيت فيه للتحقيق، تقول وفاء¹¹:

” لقد بدأ التحقيق معي بشكل عام عن عملي ثم بدأوا يسألونني عن أي علاقات لي مع الـ PKK ثم عن المنظمة التي أعمل بها ولم أستطع معرفة ما المشكلة لديهم ولماذا استدعوني أنا بالذات بدلاً من المدراء وبعد حوالي ساعتين من التحقيق أخبرني المحقق بأنهم خائفون علي من التورط بأي نشاطات مشبوهة وأن علي الحرص أكثر في عملي“ أضافت وفاء بأنها شعرت بالخوف وبأنها في خطر بعد هذا الاستدعاء ما جعلها تخفف من طبيعة نشاطها وتحركاتها في المنطقة.

هبة صهيب حاج عارف، من مدينة بزاعة بريف محافظة حلب الشرقي، تبلغ من العمر 32 عاماً، وهي مشرفة تعليمية في مركز الأخوة للتعليم العام التابع لجمعية بني أديم للثقافة والتضامن التعليمية (Yeni Adım Eğitim) وعضو في شبكة حماية المرأة ووحدة دعم وتمكين المرأة والحركة السياسية النسوية السورية، وكانت عضو سابق في المجلس المحلي لمدينة بزاعة، متزوجة ولديها طفلان. في فجر يوم الثلاثاء 27/ شباط/ 2024 عثرت عليها عائلتها مقتولة في منزلها بمدينة بزاعة بريف محافظة حلب الشرقي، وقد تعرضت للشنق، ووفقاً للمعلومات التي قدمتها ناشطات مقربات من الضحية للشبكة السورية لحقوق الإنسان، فقد تعرضت هبة صهيب حاج عارف في السابق لتهديدات من قبل جهات مختلفة بسبب نشاطها ودورها في دعم وتمكين حقوق المرأة، وكذلك بسبب عضويتها في مجلس بزاعة المحلي في أيار 2023، وعلى إثر ذلك وصلها العديد من عمليات التحريض والتهديد التي طالتها من قبل جهات مسلحة تتبع لقوات الجيش الوطني، وأخرى من قبل أشخاص مدنيين من أبناء مدينتها، ما دفعها لتقديم استقالتها من المجلس المحلي. وقد أصدرنا [بياناً](#) أشرنا فيه أنه بناء على التهديدات العديدة التي وصلتها، وطريقة وفاتها، نعتقد أنها لم تقم بالانتحار، بل تم قتلها، فقد أخبرنا العديد من صديقاتها أنها لا تعاني من أي اضطرابات نفسية، بل كانت تتابع مهامها في عملها حتى غاية اليوم السابق لمقتلها، في 4/ آذار/ 2024 أصدر المكتب الإعلامي لمدينة الباب [بياناً](#) يوضح فيه أنه بعد إجراء التحقيقات الأمنية والكشف الطبي تبين أن سبب وفاة الضحية هبة هو الشنق الانتحاري.

أبرز الحوادث في مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام:

منذ مطلع عام 2023 شهدت محافظة إدلب بشكل عام وبعض مناطق محافظة حلب الخاضعة لسيطرة هيئة تحرير الشام احتجاجات مناهضة للهيئة، ومعظم هذه التظاهرات كانت تطالب بالإفراج عن المعتقلين وخاصة بعد قيام هيئة تحرير الشام بملاحقة المؤيدين لحزب التحرير المناهض لها والمنتسبين له، وما زالت هذه التظاهرات مستمرة حتى اليوم، وقد شاركت النساء من عوائل هؤلاء المحتجزين بشكل أساسي في هذه التظاهرات وامتدت لتشمل مشاركة النساء من ذوي المعتقلين المدنيين لدى الهيئة، ونتيجة لذلك سجلنا تعرض العديد من النساء المشاركات في هذه الاحتجاجات لعمليات اعتداء وتهديد هدفت بشكل رئيسي للضغط عليهن لإيقاف مشاركتهن.

الإثنين 5/ حزيران/ 2023 قامت عناصر جهاز الأمن العام التابعة لهيئة تحرير الشام باعتراض طريق إحدى السيدات والتهجم عليها لفظياً، على الطريق الواصل بين بلدتي السحارة وباكبة بريف محافظة حلب الغربي، وذلك أثناء توجهها للمشاركة بإحدى المظاهرات المناهضة لهيئة تحرير الشام في قرية باكبة والتي تطالب بالإفراج عن المعتقلين المحتجزين لدى الهيئة.

أبرز الحوادث في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية:

الأربعاء 5/ تموز/ 2023 قامت عناصر تابعة لقسم الشرطة العسكرية التابعة للمجلس العسكري التابع لقوات سوريا الديمقراطية، بالاعتداء على سيدة بالضرب الشديد، بعد قيام تلك السيدة بمحاولة منع العناصر من اعتقال نجلها "عيسى القدور" من منزلها في حي الأسدية جنوب مدينة منبج بريف محافظة حلب الشرقي، مما أدى إلى تجمع أهالي الحي وقيامهم بطرد تلك العناصر ومنعهم من اعتقال نجلها.

السيدة عائشة المحمد الحميد، كانت في الشهر السابع من حملها وقت الحادثة، وتقيم في بلدة الصعوة غرب محافظة دير الزور، قامت عناصر قوات سوريا الديمقراطية يوم الجمعة 10/ تشرين الثاني/ 2023 بالاعتداء عليها بالضرب إثر مدهامة مكان إقامتها بهدف اعتقال شقيق زوجها، مما أدى إلى وفاة جنينها وإصابتها بكسور وجروح شديدة نقلت على إثرها إلى إحدى مشافي مدينة الرقة لتلقي العلاج، ومن ثم تم نقلها إلى إحدى المشافي في مدينة دمشق لتدهور وضعها الصحي وتضرر "الكلية" لديها وحدث كسور في مختلف أنحاء جسدها.



خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات القانونية:

- لم تعامل أطراف النزاع في سوريا النساء وفقاً للاعتبار الواجب لجنسهن كما ينص على ذلك القانون الدولي، وتنص القاعدة 134 من القانون العرفي الإنساني¹² على أنه "تلبى الاحتياجات الخاصة بالنساء المتأثرات بنزاع مسلح في الحماية والصحة والمساعدة".
- انتهكت أطراف النزاع وبشكل خاص النظام السوري صاحب أكبر قدر من إجمالي الانتهاكات في النزاع، انتهكت العديد من المواد الخاصة بالنساء، والتي تضمنها البروتوكول الثاني الإضافي لاتفاقيات جنيف 1977 بما فيها: الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب والاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة¹³ والاعتداء والإكراه على البغاء وكل ما من شأنه خدش الحياء¹⁴.
- أثبت التقرير وجود أنماط من التمييز بحق المرأة في عدد من الممارسات، وهذا يشكل انتهاكاً لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة¹⁵ والتي نصت على الأحكام التي يجب على الدول تطبيقها لحماية النساء من الآثار السلبية الناجمة عن التمييز، كما تشكل خرقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1325¹⁶.
- الانتهاكات التي وردت في التقرير والتي مارسها النظام السوري على شكل هجوم واسع النطاق وعلى نحو منهجي والتي تُشكل جرائم ضد الإنسانية تشمل: القتل، والتعذيب، والاعتداء، والتشريد القسري.
- الانتهاكات التي وردت في التقرير والتي مارسها النظام السوري وبقية أطراف النزاع وتُشكل جرائم حرب تتجسد في: العنف الجنسي، والعنف ضد الحياة، وخاصة القتل بجميع أنواعه، والتشويه والمعاملة القاسية، والاعتداء على الكرامة الشخصية.

التوصيات:

كافة أطراف النزاع:

- على النظام السوري الوفاء بتعهداته بناء على مصادقته على اتفاقية سيداو¹⁷، وتنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، بما في ذلك التعليق العام 1830¹⁸ واحترام العهدين الدوليين الخاصين¹⁹ واتفاقيات جنيف، والتوقف بالتالي عن ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- على جميع أطراف النزاع الإفراج الفوري عن النساء المحتجزات تعسفاً، وبشكل خاص على خلفية النزاع المسلح، والالتزام بالقوانين الدولية الخاصة باحتجاز الفتيات، بما يتضمن الفصل عن الرجال، والتفتيش والحراسة النسائية، وتنفيذ بروتوكولات لتفتيش السجناء عند دخولهم في الحجز للتبليغ داخلياً عن حوادث العنف الجنسي.

12. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 134.

13. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقية جنيف الأولى، المادة (13).

14. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الملحق (البروتوكول) الثاني الإضافي إلى اتفاقيات جنيف 1977، المادة 4.

15. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الملحق (البروتوكول) الثاني الإضافي إلى اتفاقيات جنيف 1977، المادة 4 (2-هـ).

16. الأمم المتحدة، مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

17. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1325 (31 تشرين الأول 2000).

18. المرجع (4).

19. الأمم المتحدة، التوصية العامة رقم 30 المتعلقة بوضع المرأة في سياق منع نشوب النزاعات وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، <https://undocs.org/ar/CEDAW/C/GC/30>.

الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، <https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CCPR.aspx>.

الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، <https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx>.

- الالتزام بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالنزاع السوري وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بدور أطراف النزاع في حماية النساء من العنف الجنسي وبشكل خاص 201325 و21222.
- إجراء تحقيقات عن مرتكبي الانتهاكات، ومحاسبتهم، والبدء بتعويض الضحايا وجبر الضرر.
- إتاحة الحماية والأمن لعمل وتنقل النساء وتقديم الدعم لهن ووقف كافة أشكال التضييق وقمع الحريات.
- دعم الجهود التي تبذلها النساء في مكافحة العنف الواقع عليهن والتخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية التي يفرضها النزاع على حياتهن.
- تجنب النساء ويلات الحرب واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان إيقاف جميع أشكال الانتهاكات الواقعة على المرأة.
- توسيع المشاركة الفعالة للمرأة في كافة التشكيلات السياسية، والإعلامية والإغاثية، وضمن مسار عملية السلام.

إلى المجتمع الدولي ومجلس الأمن:

- الضغط على كافة أطراف النزاع والقوى المسيطرة لإطلاق سراح الإناث المعتقلات تعسفاً والمختفيات قسرياً.
- تأمين حماية ومساعدة النساء المشرذات قسرياً من نازحات ولاجئات، وخصوصاً الطفلات منهن ومراعاة احتياجاتهن الخاصة في مجال الحماية تحديداً.
- على كافة دول العالم المصادقة على اتفاقية سيداو، الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها لمحاسبة النظام السوري وفضح ممارساته الإجرامية بحق النساء في سوريا، وبذل كل جهد ممكن للتخفيف منها وإيقافها.
- فضح الدول الداعمة للنظام السوري والتي تحاول تأهيل أو رعاية مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب بحق نساء سوريا.
- اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة قانونياً وسياسياً ومالياً بحق النظام السوري وحلفائه، وبحق جميع مرتكبي الانتهاكات في النزاع السوري للضغط عليهم من أجل الالتزام باحترام حقوق المرأة.
- الوفاء بالالتزام بالتبرعات المالية التي تمّ التّعهد بها:
- « مساعدة دول الطوق وتقديم كل دعم ممكن لرفع سويّة التعليم والصحة في هذه الدول التي تحتضن العدد الأعظم من اللاجئات.
- يجب في الحد الأدنى الضغط على النظام السوري للسماح بزيارة مراقبين دوليين بمن فيهم لجنة التحقيق الدولية المستقلة لمراكز احتجاز النساء، دون قيد أو شرط.
- إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة مخصصة لمحاكمة الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب على وجه السرعة لإيقاف مسلسل الإفلات من العقاب الذي امتد على مدى قرابة عقد من الزمن في سوريا.

20. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1325 (31 تشرين الأول 2000).

21. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 2122 (18 تشرين الثاني 2013).

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة:

- نظراً لحجم الانتهاكات الواسعة من قبل النظام السوري بحق المرأة والتي بلغ بعضها حدّ الجرائم ضدّ الإنسانية يتوجب على اللجنة إبراز ما تقوم به في سوريا، فجهودها غير ملحوظة بالنسبة لنا، ولا بدّ من أن تكثف من عملها على الحالات الفردية والجماعات في سوريا، كما نوصي الناجيات بالتواصل الفردي مع اللجنة وتقديم الشكاوى، وعلى اللجنة المبادرة في توسيع نطاق عملها.

إلى المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة:

- على المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضدّ المرأة وأسبابه وعواقبه تكثيف جهودها في سوريا؛ نظراً لحجم العنف الذي تتعرض له المرأة السورية، على وجه الخصوص من قبل الحكومة السورية نفسها، مقارنة بأية امرأة تحت ظلّ أية حكومة في العالم وبشكل خاص النساء في مراكز الاعتقال التابعة للنظام السوري وأجهزته الأمنية.

إلى الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي:

- لا بدّ من رفع وتيرة العقوبات الاقتصادية على الأفراد والشركات الداعمين للنظام السوري وإيران وروسيا.
- تقديم كل مساعدة ممكنة لمنظمات المجتمع المدني الفاعلة في إعادة تأهيل الضحايا، ودمجهم في المجتمع مرة أخرى.
- دعم عمليات دعم وإعادة تأهيل الناجيات في مناطق النزوح واللجوء.
- إن سوريا هي من أسوأ بلدان العالم من ناحية ارتكاب عدة أنماط من الانتهاكات بحق المرأة وبالتالي فهي بحاجة لكم أكبر من المساعدات، وبشكل خاص على اعتبار أن الانتهاكات ما زالت مستمرة حتى الآن.
- دعم مسار المحاسبة القضائية، بما في ذلك دعم ولاية الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار 2011، وفقاً لقرار الجمعية العامة 2248/71؛ وكذلك دعم مسار التقاضي عبر الولاية القضائية العالمية.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- إصدار تقرير خاص عن الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة السورية على نحو خاص.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- التحقيق في الحوادث الواردة في التقرير والاستفادة منها خلال الإعداد للتقرير القادم.

إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا) والمنظمات الإنسانية

والإغاثة المحلية والدولية:

- تنسيق عمليات المساعدة الإنسانية بحسب المناطق الأكثر تضرراً، وتجنّب ضغوط وابتزاز النظام السوري بهدف تسخير المساعدات لصالحه.
- تخصيص موارد كافية لإعادة تأهيل الناجيات وبشكل خاص اللواتي تعرضن للعنف والاستغلال الجنسي، والتزويج القسري، وبحسب المناطق الأكثر تضرراً.
- التوسع في دعم الخدمات التي تقدم لضحايا العنف من النساء والفتيات وبشكل خاص ضحايا العنف الجنسي، بما فيها خدمات المأوى، والعلاج وإعادة التأهيل، وتقديم المشورة، وكفالة ملائمة الخدمات للاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات، مع إعطاء الأولوية للنساء الحوامل وحالات الولادة والأمهات المرضعات.
- إنشاء دور رعاية وحماية خاصة للنساء المعنفات واللواتي تعرضن للنبذ من قبل أسرهن ومجتمعاتهن.

إلى المنظمات النسوية حول العالم:

- مناصرة المرأة السورية وما تتعرض له من حجم انتهاكات قلّ نظيره على مستوى العالم، والقيام بفعاليات ومشاريع بشكل أكبر لإعادة تأهيل الناجيات من الاعتقال والتعذيب والتشريد القسري، وتسليط الضوء بشكل أكبر على معاناة المرأة السورية في مخيمات النزوح واللجوء ومراكز الاحتجاز.

إلى دول الجوار:

- ضمان قدرة اللاجئين القادمين من سوريا على طلب اللجوء، وبشكل خاص النساء منهن واحترام حقوقهن، ومن ضمنها حظر الإعادة القسرية، والإسراع في لم الشمل، ويجب على دول الاتحاد الأوروبي وغيرها أن تُخفف الوطأة عن دول الجوار، وأن تستقبل مزيداً من اللاجئين السوريين، وعلى الدول المانحة زيادة مساعداتها للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وللمنظمات المجتمعات المحلية في دول اللجوء.

المفوضية العليا لشؤون اللاجئين:

- خلق بيئة مستقرة وآمنة للنساء اللاجئات وتكثيف العمل لإعادة اندماجهم في المجتمع عبر معالجات نفسية طويلة الأمد.
- تعزيز الاستثمار في التعليم والصحة وإعادة التأهيل النفسي.

شكر

تتقدم الشبكة السورية لحقوق الإنسان بخالص الشكر لكل من أرسل البلاغات والمعلومات وبشكل خاص لضحايا الناجيات والشهود والناشطات المحليات، الذين ساهمت معلوماتهم في تعزيز البيانات والأدلة في مختلف الحوادث الواردة في هذا التقرير.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة



info@snhr.org
www.snhr.org

